http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1348) السنة السادسة - الاثنين (20) تشرين الاول 2008

تتضمن الحق في ممارسة الولاية القضائية ضد جنود متعددة الجنسيات

الاعلان عن النقاط المهمة من مسودة الاتفاقية الامنية مع واشنطن

بغداد/ المدى/ الوكالات

تظهر المسودة النهائية للاتفاقية الامنية المثيرة للجدل بين بغداد وواشنطن ان العراق سيتمكن من مقاضاة الجنود والمدنيين الاميركيين في حال ارتكابهم جنايات خارج معسكراتهم بشكل متعمد وعندما يكونوا خارج الواجب.

وبحسب نسخة اخيرة لمسودة اتفاقية تنظم الوجود الاميركي ما بعد ٢٠٠٨ حصلت وكالة فرانس برس على نسخة منها الاحد «يكون للولايات المتحدة الحق الاولي لممارسة الولاية القضائية على افراد القوات والعنصر المدني بشان امور تقع ضمن القواعد والمساحات المتفق عليها، واثناء حالة الواجب خارج المنشاة» وهذه المساحات.لكن الاتفاقية اعطت بغداد الحق في مقاضاة الجنود الاميركيين.

وتؤكد المسودة «يكون للعراق الحق الاولي بممارسة الولاية القضائية على افراد القوات والعنصر المدني بشان الجنايات الجسيمة والمتعمدة والتي ترتكب خارج القواعد وخارج حالة الواجب».

وقد بدأت المفاوضات بين الجانبين في شباط الماضي.

وتوضح المسودة ان القوات الاميركية المقاتلة ستنسحب من المدن والقرى والقصبات بتاريخ لا يتعدى حزيران ٢٠٠٩، بينما تنسحب جميع القوات بتاريخ لا يتعدى ٣٠ كانون الاول ٢٠١١. وستتولى قوات الامن العراقية المسؤولية كاملة.

وتتمركز «القوات المقاتلة المنسحبة في المنشاة والمساحات المتفق عليها، وتقع خارج المدن والقرى والقصبات التي سوف تحددها اللجنة المشتركة، لتنسيق العمليات العسكرية، قبل التاريخ المحدد»، وفقا للمسودة.

وبحسب المسودة «تجري جميع العمليات العسكرية، التي يتم تنفيذها، بموجب هذا الاتفاق بموافقة حكومة العراق، وبالتنسيق الكامل مع السلطات العراقية وتشرف على عملية تنسيق كل تلك العمليات العسكرية، لجنة مشتركة، لتنسيق العمليات العسكرية».

وتشير الى ان «حكومة العراق تطلب المساعدة المؤقتة من قوات الولايات المتحدة بغرض مساندتها في جهودها من اجل الحفاظ على الامن، والاستقرار في العراق، بما في ذلك التعاون في القيام بعمليات ضد تنظيم القاعدة، ومجموعات ارهابية اخرى والمجموعات الخارجة عن القانون، بما في ذلك فلول النظام السابق».

وتؤكد «تنفيذ جميع تلك العمليات مع الاحترام الكامل للدستور العراقي والقوانين العراقية ويكون تنفيذ هذه العمليات متماشيا مع سيادة العراق ومصالحه الوطنية حسبما تحددها حكومة العراق من واجب قوات الولايات المتحدة احترام قوانين العراق واعرافة وتقاليده والقانون الدولي النافذ».

وتنص مسودة الاتفاقية على انه «لا يجوز لقوات الولايات المتحدة توقيف اي شخص، او القبض عليه، الا بموجب قرار عراقي يصدر من القضاء العراقي».

واضافت «في حال قيام قوات المتحدة بتوقيف اشخاص او القبض عليهم، كما هو مرخص به في الاتفاق، يجب تسليم الاشخاص الى السلطات العراقية المخصتة خلال ٢٤ ساعة من توقيفهم».

وبحسب الاتفاقية «تنقل المراقبة والسيطرة على المجال الجوي العراقي الى السلطات العراقية فور دخول الاتفاق حيز التنفيذ».

كما تمنح الاتفاقية العراق «الحق الرئيس في ممارسة الولاية القضائية على المتعاقدين مع الولايات المتحدة ومستخدميهم».

وهذه الاتفاقية تشكل نجاحا للحكومة العراقية برئاسة نوري المالكي في حال اقرارها.

وتقرر الاتفاقية مصير القوات الاميركية في العراق عند انتهاء تفويض الامم المتحدة في ٣١ كانون الاول ، والفشل في الاتفاق على بنوده سيجبر بغداد وواشنطن البحث عن صيغة قانونية جديدة.

وفي حال اقرار الاتفاقية في البرلمان وتوقيعها من قبل الطرفين، ستصبح نافذة منذ الاول من كانون الثاني/ يناير المقبل وسارية المفعول لمدة ثلاثة سنوات.

وكان مسؤولون عراقيون اكدوا لفرانس برس في وقت سابق ان بغداد سيكون لها الحق في مقاضات الشركات الامنية الخاصة، دون اي معارضة نتيجة مقتل ١٧ عراقيا من قبل شركة بلاك ووتر الاميركية في ايلول/ ٢٠٠٧.

شدد وزير الدفاع الأميركي روبرت غيتس على أن الاتفاقية الأمنية المزمع إبرامها بين الولايات المتحدة والعراق تكفل توفير حماية قانونية وصفها بالجيدة جدا للجنود الأميركيين في العراق.

وأشار غيتس في الوقت نفسه إلى أن هذه الاتفاقية تمنح العراقيين شيئا من السلطة القانونية على القوات الأميركية والمتعاقدين معها.

وقال غيتس ان «الأدميرال مولن رئيس هيئة الأركان، والجنرال بتريوس، والجنرال أوديرنو وأنا راضون جميعا من أن رجالنا ونساءنا الذين يخدمون ضمن قواتنا في العراق محميون قانونيا».

وبيّن غيتس أن الجنرال بتريوس ومن ثم الجنرال أوديرنو اشتركا على نحو مكثف في مفاوضات الاتفاقية الأمنية بالتنسيق مع السفير الأميركي لدى العراق رايان كروكر، مشيرا إلى أن الاتفاقية الأمنية كان لها صدى إيجابي في الكونغرس:

«القادة الأربعة الذين تحدثت لهم في لجنة القوات المسلحة تعاطوا إيجابيا مع الاتفاقية بشكل عام، ولكنهم ينتظرون رؤية النص النهائي لها، وقد دعي صباح امس مساعدو هذه اللجنة إلى البيت الأبيض لهذا الغرض».

يذكر ان المجلس السياسي للامن الوطني كان قد واصل اجتماعاته بحضور رئيس الجمهورية جلال طالباني ونائبيه الدكتور عادل عبد المهدي والدكتور طارق الهاشمي و رئيس الوزراء نوري المالكي ورئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني ونائبي رئيس الوزراء برهم صالح ورافع العيساوي و نائبي رئيس مجلس النواب خالد العطية وعارف طيفور ورئيس مجلس القضاء الأعلى مدحت المحمود ورئيس ديوان الرئاسة نصير العاني وعدد من ممثلي الكتل البرلمانية.

لمراجعة بنود الاتفاقية كي تخرج بشكل يحفظ الانجازات التي تحققت وفق الثوابت الوطنية الجادة لمصلحة البلاد.

من جانبه اكد رئيس ديوان الرئاسة نصير العاني ان المجتمعين من مختلف القوى السياسية قد قدموا ملاحظات قيمة اثناء الدراسة التي مازالت تتواصل حول الاتفاقية الامنية.

وخرج المجلس السياسي للامن الوطني بدعوات الى وزراء الدفاع ، والداخلية، والمالية، ومحافظ البنك المركزي كي يشاركوا في المناقشات الجارية.

أ برز النقاط في مسودة الاتفاقية الأمنية

في ما يلي أبرز نقاط آخر مسودة للاتفاقية الأمنية المثيرة للجدل بين بغداد وواشنطن وخصوصا بالنسبة للولاية القانونية على الجنود والمدنيين الاميركيين.

- «يكون للولايات المتحدة الحق الاولي لممارسة الولاية القضائية على افراد القوات والعنصر المدني بشان امور تقع ضمن القواعد والمساحات المتفق عليها، واثناء حالة الواجب خارج المنشاة» وهذه المساحات.
- «يكون للعراق الحق الاولي بممارسة الولاية القضائية على افراد القوات والعنصر المدني بشان الجنايات الجسيمة والمتعمدة والتي ترتكب خارج القواعد وخارج حالة الواجب».
- «للعراق الحق الرئيس لممارسة الولاية القضائية على المتعاقدين مع الولايات المتحدة ومستخدميهم».
- «تنسحب القوات الاميركية المقاتلة من المدن والقرى والقصبات بتاريخ لا يتعدى حزيران/يونيو ٢٠٠٩، بينما تنسحب جميع القوات بتاريخ لا يتعدى ٣٠ كانون الاول ديسمبر ٢٠١١. وستتولى قوات الامن العراقية المسؤولية كاملة».
- «تتمركز القوات المقاتلة المنسحبة في المنشاة والمساحات المتفق عليها، وتقع خارج المدن والقرى والقصبات التي سوف تحددها اللجنة المشتركة، لتنسيق العمليات العسكرية، قبل التاريخ المحدد».
- «تجري جميع العمليات العسكرية، التي يتم تنفيذها، بموجب هذا الاتفاق بموافقة حكومة العراق، وبالتنسيق الكامل مع السلطات العراقية وتشرف على عملية تنسيق كل تلك العمليات العسكرية، لجنة مشتركة، لتنسيق العمليات العسكرية».
- «تطلب حكومة العراق المساعدة المؤقتة من قوات الولايات المتحدة بغرض مساندتها في جهودها من اجل الحفاظ على الامن، والاستقرار في العراق، بما في ذلك التعاون في القيام بعمليات ضد تنظيم القاعدة، ومجموعات ارهابية اخرى والمجموعات الخارجة عن القانون، بما في ذلك فلول النظام السابق».
- «يتم تنفيذ جميع تلك العمليات مع الاحترام الكامل للدستور العراقي والقوانين العراقية ويكون تنفيذ هذه العمليات متماشيا مع سيادة العراق ومصالحه الوطنية حسبما تحددها حكومة العراق من واجب قوات الولايات المتحدة احترام قوانين العراق واعرافه وتقاليده والقانون الدولي النافذ».
- «لا يجوز لقوات الولايات المتحدة توقيف اي شخص، او القبض عليه، الا بموجب قرار عراقي يصدر من القضاء العراقي».
- «في حال قيام قوات الولايات المتحدة بتوقيف اشخاص او القبض عليهم، كما هو مرخص به في الاتفاق، يجب تسليم الاشخاص الى السلطات العراقية المختصة خلال ٢٤ ساعة من توقيفهم».
- «تنقل المراقبة والسيطرة على المجال الجوي العراقي الى السلطات العراقية فور دخول الاتفاق حيز التنفيذ».

سيقوم بزيارة وصفت بالتاريخية

رئيس الوزراء الاسترالي: المالكي ضيف مرحب به

سيدني / الوكالات

ذكرت صحيفة كانبيرا تايمز الاسترالية، أن رئيس الوزراء نوري المالكي سيقوم بزيارة وصفتها بالتاريخية إلى استراليا يوم الأربعاء المقبل بدعوة من الحكومة الاسترالية، جاء ذلك في عددها الصادر يوم السبت الماضي ، والذي يناقش خلالها مع نظيره الاسترالي سبل استقرار الوضع الأمني في العراق.

وقالت الصحيفة أن «زيارة المالكي المرتقبة جاءت تلبية لدعوة رئيس الوزراء الاسترالي، كيفن رد، الذي أكد مكتبه هذه الأنباء.»

تاتي هذه الزيارة في ظل انفتاح سياسي ودبلوماسي يشهده العراق عربيا ودوليا .

ومن المتوقع ان يعرب المالكي عن امتنانه، كما ترى الصحيفة، لمساهمة استراليا في الجهد الحربي في العراق.

ويعارض حزب العمال الاسترالي بشدة منذ سنوات دخول استراليا الحرب في العراق.

وكان اعضاء حزب العمال رفضوا تقديم الدعم لرئيس الوزراء الاسترالي السابق جون هاورد على التزامه بمواصلة الدخول في الصراع، زاعمين أن حججه كانت ضعيفة وان الغزو بقيادة الولايات المتحدة لم يكن مسوغا ولا مرخصا.

وكان أحد الشعارات التي رفعها العمال، الذين فازوا في الانتخابات في العام الماضي، هو سحب القوات القتالية من العراق، وسرعان ما اتخذوا خطوات لتنفيذها بعد فوز الحكومة في تشرين الثاني الماضي.

وأعلن رد، كما تعلق الصحيفة، نهاية الانسحاب الرسمي في حزيران الماضي في البرلمان الاسترالي، مغتنما الفرصة لانتقاد التحالف الحكومي السابق بشدة على ادخال استراليا في الحرب.

وخدم ما يزيد عن ٤,٠٠٠ عسكري استرالي في العراق منذ بدء الغزو في عام ٢٠٠٣. وبقي في البلاد نحو ٥٠٠ كقوة غير قتالية للمساعدة في إعادة بناء البلاد التي خربتها الحرب، بحسب وصف الصحيفة.

وتشير الصحيفة الى ان الوضع القانوني لقوات التحالف، ومنها استراليا، المنتشرين في العراق بموجب تفويض من الأمم المتحدة، هو الآن موضع مفاوضات بين البلدين، ومن المرجح ان تكون على اجندة زيارة المالكي.

وما زالت السفارة الاسترالية، كما تقول الصحيفة، تحت حماية ١١٠ من الفصيل الأمني في القوات الاسترالية.

ونقلت الصحيفة عن متحدث باسم رئيس الوزراء الاسترالي قوله أن "المالكي ضيف مرحب به". وقال المتحدث ان "رئيسي الوزراء يتطلعان لمناقشة مستقبل استقرار العراق ووضعه الأمني."

ومن المتوقع أن تدوم زيارة المالكي نحو ٤ أيام.

وسيقيم رئيس الوزراء الاسترالي مأدبة عشاء على شرف المالكي في البرلمان الاسترالي.

وسيناقش المالكي أيضا، بحسب الصحيفة، شؤون بلاده الأمنية ووضعها، وربما عددا من الاتفاقيات التجارية مع كبار الوزراء الاستراليين.

كما ستتضمن أجندة اللقاء، مناقشة المساعدات الاسترالية التي بلغت ١٦٥ مليون دولار على مدى ثلاث سنوات، التي أعلن عنها السيد رد في واشنطن في اذار مارس الماضي، ومن المتوقع التركيز على كفاح العراق في القطاع الزراعي.

كما تساعد الشرطة الفيدرالية الاسترالية نظيرتها العراقية ببرنامج تدريب تبلغ قيمته ٢٥ مليون دولار.

وثائق استخبارية تؤكد ان إيران تدرب مسلحين لمهاجمة القوات الامريكية

نيويورك / الوكالات

نقلت صحيفة نيويورك تايمز امس الاول عن وثائق استخبارية، رفعت السرية عنها مؤخرا، تدعم الاتهامات الأميركية بأن إيران تسعى إلى بناء قوة موالية لها في العراق، استنادا على ما أدلى به معتقلون عراقيون في جلسات استجواب بإشراف محققين أميركيين.

واضافت الصحيفة قائلة تصف وثائق استخبارية للمرة الاولى، تتكون من اكثر من ٨٠ صفحة، رُفعت عنها السرية، وبالتفصيل شبكة متطورة يستخدمها عراقيون للدخول الى ايران والتدرب تحت اشراف ايراني. وتقول الصحيفة ان هذه الوثائق تعد اكثر المعلومات شمولا حتى الان في دعم المزاعم الامريكية في الجهود الايرانية لبناء قوة تعمل بالنيابة عنها في العراق.

وذكرت الصحيفة أن هذه الوثائق تتحدث بالتفصيل عن الطرق التي يستخدمها العراقيون للدخول إلى إيران وتلقي تدريبات في معسكرات خاصة على شن مختلف أنواع الهجمات ضد القوات الأميركية.

وتشير الصحيفة الى انها لم تستطع التاكد من صحة هذه المعلومات، التي قدمها معتقلون عراقيون، من مصدر مستقل. واضافت ان من اللافت للنظر ان المعتقلين اعطوا تفاصيل مماثلة عن مجمعات تدريبية في ايران، شبكة سرية في بيوت آمنة في ايران والعراق يستخدمونها للوصول الى المعسكرات، وعن توترات ، بين العرب العراقيين ومدربيهم الايرانيين.

واوردت الصحيفة جدول عمل مجموعات من الميليشيات قائلة انهم يستيقظون قبل طلوع الفجر، ليتدربوا ويتناولوا طعامهم ويؤدوا الصلاة قبل البدء بالدرس الاول في التدرب على اطلاق النار ببنادق كلاشينكوف.

ثم يتدربون على مدى الساعات الثماني اللاحقة على استخدام البازوكا او زراعة قنابل الطريق، ثم ياخذون استراحة لتناول وجبة الغداء، ودروس تعليمية دينية الزامية.

ثم يستريحون في المساء لمشاهدة التلفزيون او لعب كرة الطاولة. وتنتهي الدروس عند الساعة ١١ مساء.

واوضحت الصحيفة ان هذا هو اليوم النموذجي في قاعدة عسكرية خارج طهران، حيث كان، اعضاء من قوة القدس في الحرس الثوري الايراني وناشطين في حزب الله اللبناني يدربون، وعلى مدى سنوات ماضية، عراقيين على شن هجمات على القوات الامريكية في العراق، على وفق معلومات اعطاها لمحققين امريكيين مقاتلين عراقيين معتقلين.

وطالما اشار مسؤولون امريكيون الى التدريب الايراني والسلاح كاسباب للهجمات القاتلة التي يشنها مقاتلون في العراق ضد القوات الامريكية. وينكر مسؤولون ايرانيون حدوث مثل تلك التدريبات.

واضافت الصحيفة ان على الرغم من الانخفاض الكبير في عدد الهجمات التي تشنها ميليشيات في العام الحالي، الا ان مسؤولين في الاستخبارات الامريكية والجيش قالوا ان هناك دليلا على ان الميليشيات، التي يشيرون اليها احيانا بعبارة "مجموعات خاصة"، يعودون الان الى العراق لتخريب الانتخابات المقبلة وترهيب السكان. وذكرت الصحيفة ان الميجر جنرال، جفري هاموند، قائد القوات الامريكية في بغداد، قال مؤخرا انه يعتقد ان بعض مقاتلي الميليشيات عادوا الى العاصمة في الاسابيع القليلة الماضية.

والوثائق، التي جمعها مركز محاربة الارهاب، كما تقول الصحيفة، تتكون من مجموعة من تقارير التحقيقات القائمة على معلومات اعطاها ما يزيد عن ٢٠ مقاتلا اعتقلوا في العراق في العامين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨. والمركز هو منظمة بحثية تجمع وتحلل وثائق استخبارية تتعلق بتنظيم القاعدة، والعراق، وايران، وموضوعات اخرى.

وترسم الوثائق صورة استراتيجية ايرانية لاستخدام عراقيين كبدلاء لهم، جزئيا لتفادي مخاطر القاء القبض على ايرانيين في العراق. وفي احد التقارير الاستخبارية، يخبر معتقل محتجزيه بان "ايران لا تريد القتال في حرب مباشرة" مع القوات الامريكية في العراق لان طهران قلقة من إقدام الولايات المتحدة على تدمير ايران.

ويقول مسؤولون في الاستخبارات الامريكية، بحسب الصحيفة، انهم يعتقدون ان منذ اعتقال عدد من ناشطي الحرس الثوري الايراني في بغداد في عام ٢٠٠٦، حولت ايران استراتيجيتها الى استقدام مجموعات صغيرة من العراقيين الى ايران. ثم يُعادون الى بلادهم لتدريب كوادر كبيرة من المسلحين.

وقال مسؤول كبير في الاستخبارات الامريكية ان هناك مؤشرات بأن برامج التدريب في ايران ربما توسعت بنحو كبير في العام الحالي لاستيعاب الاعداد الكبيرة من الميليشيات العراقية، الذين فروا من العراق في اثناء الحملات العسكرية العراقية في البصرة وبغداد.

ونقلت الصحيفة عن براين فشمان، مدير البحوث في مركز محاربة الارهاب والمؤلف المشارك في دراسة جديدة عن التاثير الايراني السياسي والعسكري في العراق، قوله ان حتى لو لم تتول ايران قيادة جماعات الميليشيا في العراق مباشرة، الا ان التدريب يعد من الوسائل المتاحة لها لزيادة او خفض تاثيرها في العراق كما تشاء.

وقال فشمان ان "التوافر على ميليشيا حليفة امر من باب الحيطة. فاذا استدارت الامور ضد ايران سياسيا، يخففون من ضغطهم".

ويقول مسؤولون امريكيون، بحسب الصحيفة، ان الدور المباشر للمسؤولين الايرانيين الكبار في التدريب ما زال غامضا، على الرغم من انهم يقولون انهم يعتقدون ان ذلك يحدث بموافقة ضمنية من جانب اعضاء في الحكومة الايرانية. ثم ان الوثائق لا تأتي، بحسب الصحيفة، بدليل مباشر على ان مسؤولين ايرانيين كبار يشرفون على التدريب.

وتشير الصحيفة الى ان الدراسة الجديدة، التي كتبها فشمان وجوزف فلتر على اساس تقارير تحقيقات، تخلص الى ان ايران تهدف الى مهاجمة القوات الامريكية في العراق لتظهر قدراتها، و "تبيان جزء من الردع الحقيقي لهجوم امريكي محتمل على منشآت ايران النووية".

ووفقا للصحيفة، فقد شارك بعض هؤلاء المتدربين في "دروس هندسة" خاصة لتدريب المسلحين على كيفية زرع قنابل على جوانب الطرق. لكن المتدربين "الاذكياء" فقط هم الذين يسمح لهم بالمشاركة في تدريب الهندسة، طبقا لما ذكر احد المعتقلين، الذي قال انه ليس ذكيا بما يكفي للدخول في تدريب كهذا.وللحصول على تدريب في لبنان، كما تقول تقارير المعتقلين، ينقل العراقيون بالباصات الى مطار في ايران، حيث يطيرون الى دمشق، ثم تاخذهم سيارات الى الحدود اللبنانية. وعندما يصلون الى لبنان، كما افاد معتقلون، يبدا التدريب الذي يدوم بضعة اسابيع، بقيادة ناشطين في حزب الله، على "السيطرة على مخزون السلاح، والتخطيط، والاتصالات".

شكر على تعزية

يتقدم معالي وزير الموارد المائية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد ببالغ الشكر والتقدير والاحترام الى السادة المعزين كافة لوفاة شقيقه الدكتور كمال جمال رشيد وعلى رأسهم فخامة رئيس الجمهورية جلال طالباني ودولة رئيس الوزراء نوري المالكي والى السادة الوزراء والمسؤولين وكافة الذين حضروا مراسيم العزاء في السويد ولندن ودولة الامارات العربية المتحدة والسليمانية وبغداد.

نسأل الله العلي القدير ان يحفظهم ويجنبهم واهليهم كل مكروه ويمدهم بالعمر المديد انه سميع مجيب.